السعودية تضع خطة استثمارية ضخمة لتطوير القطاع الخاص

دور أرامكو في البرنامج تجاري لا حكومي لتبديد مخاوف المستثمرين

أطلقت السعودية خطة استثمارية ضخمة لتعزيز إسهامات القطاع الخاص في دفع التنمية في إطار حزمة إصلاحات لتنويع مصادر الاقتصاد وفك الارتهان للنفط، فيما يكون دور أرامكو في البرنامج تجاريا لا حكوميا وذلك لتبديد مخاوف المستثمرين بشأن احتمال مشاركة أرامكو في تنفيذ مشاريع خارج إطار الطاقة.

الرياض - أعلنت السعودية عن خطة استثمارية ضخمة بقيمة 12 تريليون ريال (حوالي 3.2 تريليون دولار) لتعزيز قطاعها الخاص بحلول العام 2030، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها المملكة لتنويع اقتصادها الذي يعتمد بشكل كبير على النفط.

وأتى الإعلان عن هذه الخطة من قبل وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في وقت تواجه فيه البلاد معدّلات بطالة عالية ومصاعب اقتصادية شديدة بسبب جائحة كوفيد – 19 وانخفاض أسعار الذهب الأسود.

> **3.2**
> تريليون دولار قيمة الخطة الاستثمارية لتعزيز القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد

وقال الأمير محمد بن سلمان خلال تدشينه برنامج تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص "شريك" إنّ "مجموع الاستثمارات التي سيتمّ ضخّها في الاقتصاد المحلي سيبلغ 12 تريليون ريال حتى عام 2030".

وأوضح أنّ هذا المبلغ الضخم يشتمل على ثلاثة تريليونات ريال (حوالي 800 مليار دولار) سيقوم بضخّها صندوق الاستثمارات العامة حتى عام 2030، بالإضافة إلى أربعة تريليونات ريال سيتمّ ضخّها تحت مظلّة الإستراتيجية الوطنية للاستثمار، وسيعلن عن تفاصيلها قريباً".

ولفت وليّ العهد السعودي إلى أنّ هذه المبالغ "لا تشمل الإنفاق الحكومي المقدّر بحوالي 10 تريليونات ريال خلال السنوات العشر المقبلة، والإنفاق الاستهلاكي الخاص المتوقّع أن يصل إلى 5 تريليونات ريال حتى 2030، ليصبح مجموع ما سوف يُنفق في المملكة العربية السعودية 27 تريليون ريال، أي 7 تريليونات دولار، خلال السنوات العشر المقبلة".

ويرمي برنامج "شريك" وفقاً للأمير محمد بن سلمان إلى تطوير الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتسريع تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثّلة في زيادة مرونة الاقتصاد ودعم الازدهار والنمو المستدام.

وأضاف أنّ "الاستثمارات التي سيقوم القطاع الخاص بضخّها مدعوماً ببرنامج شريك ستوفّر مئات الآلاف من الوظائف الجديدة، كما ستزيد مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي، وصولاً إلى تحقيق الهدف المرسوم له ضمن مستهدفات رؤية المملكة التي تسعى لرفع مساهمة هذا القطاع إلى 65 في المئة بحلول 2030".

وكان الأمير محمد بن سلمان أعلن في يناير أنّ صندوق الاستثمارات العامّة سيستثمر 40 مليار دولار سنوياً في الاقتصاد السعودي على مدى خمس سنوات.

وفي 2020 دفعت تداعيات جائحة كوفيد – 19 وتراجع أسعار النفط بالحكومة السعودية إلى أخذ إجراءات قاسية للحدّ من العجز في ميزانية المملكة، من بينها رفع قيمة الضريبة على القيمة المضافة ثلاث مرات لتصل إلى 15 في المئة وإلغاء قسم من الحوافز المالية التي كان يستفيد منها موظّفو القطاع العام.

وتجهد السعودية، أكبر اقتصاد في العالم العربي، لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تُعتبر حجر الزاوية في الخطة التنموية التي وضعها الأمير محمد بن سلمان لتنويع اقتصاد المملكة بحلول العام 2030.

وقال الرئيس التنفيذي لأرامكو السعودية أمين الناصر إن الشركة ستحدد معايير عمل صارمة للمشروعات التي تدعمها في إطار مبادرة الشراكة مع القطاع الخاص حيث لن تكون مدفوعة من الدولة.

وأضاف الناصر "يمكنك اعتبار 'شريك' عامل حفز في جعل السعودية وجهة استثمارية أكثر جذبا لكل من المستثمرين المحليين والأجانب".

ولم تتطرق الحكومة إلى تفاصيل عن كيفية عمل البرنامج، لكن الناصر قال إن الشركات الخاصة ستسعى إلى محفزات من الحكومة، سواء على صعيد البنية التحتية أو الدعم المالي والتنظيمي، وستحدد أرامكو ما إذا كانت ستدعم مشروعا باعتبارها شريكا.

وقال "هذا برنامج طوعي. يعود للقطاع الخاص أمر إحضار هذه المشروعات وطلب حوافز".

ووعد المساهمين في أرامكو ومنهم أقلية صغيرة من مساهمي القطاع الخاص منذ بدء تداول أسهم الشركة في البورصة في ديسمبر 2019، بأنها ستتوخى الحصافة في تخصيص رأس المال ومعايير التكلفة.

لكن الناصر أكد أنه من السابق لأوانه القول كيف سيؤثر البرنامج الجديد على توزيعات وخطط الاستثمار لدى أرامكو.

وقال وليّ العهد السعودي إن الحكومة طلبت من كبرى الشركات المشاركة في البرنامج تقليص توزيعات أرباحها لزيادة الإنفاق الرأسمالي، مؤكدا أن توزيعات الأرباح لمن يملكون أسهما في أرامكو ستظل كما هي.

وأثار البرنامج الجديد بعض المخاوف لدى المستثمرين من أن أرامكو قد تبدأ في بناء ملاعب رياضية أو تدشين مشروعات بنية تحتية أخرى لا علاقة لها بنشاطها في قطاع الطاقة، بما يماثل أنشطتها في السنوات الأولى من الطفرة النفطية السعودية.

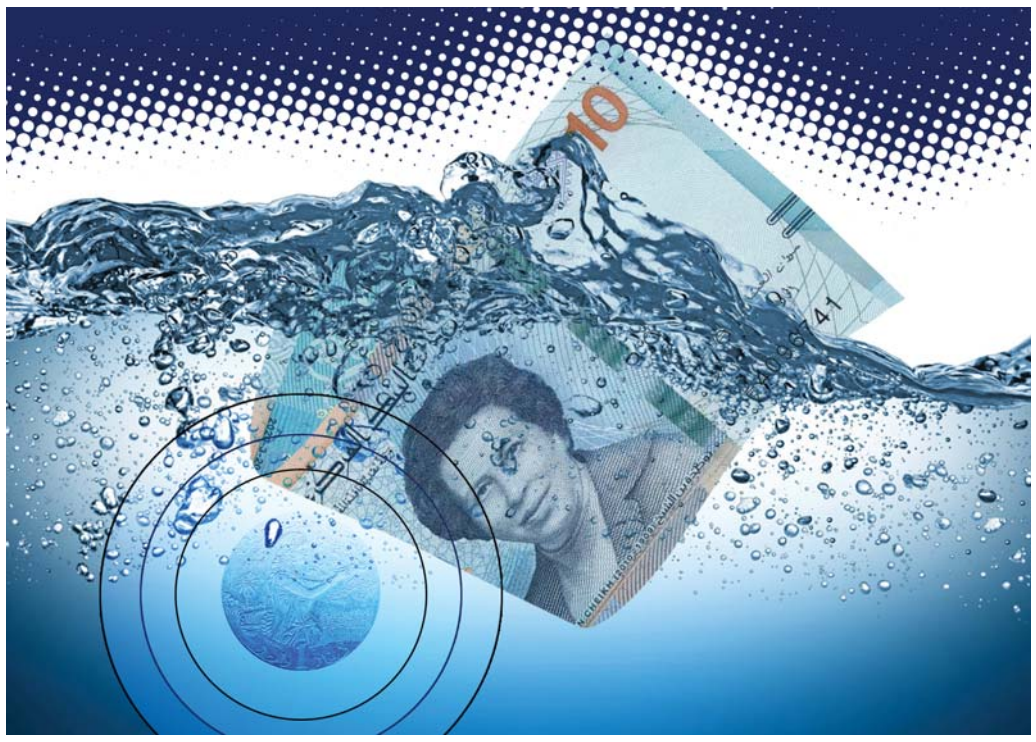

عملة تسبح ضد التيار

تناقضات القطاع المالي تحول دون تعويم الدينار التونسي

استقرار مخزون النقد الأجنبي غير كاف لتحرير العملة

يطرح تعويم العملة في تونس العديد من المفارقات وتناقضات في القطاع المالي. فرغم استقرار مخزون النقد الأجنبي تظل مغامرة تحرير سعر الصرف بالكامل محفوفة بالمخاطر نظرا لما قد ينجر عن ذلك من تخارج للعملة الصعبة في ظل هشاشة الاقتصاد وعدم تماسك الصادرات ما يفقد الأدوات النقدية فاعليتها في ضبط توازن سعر الصرف.

تونس - مكنت السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي التونسي طيلة السنوات الماضية من الحفاظ على استقرار مخزون النقد الأجنبي حتى في ظل أزمة كورونا التي شهدت ارتفاعا في سلة العملات الأجنبية غير أن ذلك لا يمكن أن يضمن نجاح عملية تعويم كاملة لسعر الصرف نظرا لعدم تماسك الاقتصاد واضطراب الصادرات.

ويتزايد الحديث في تونس خلال السنوات الثلاث الماضية عن تعويم جزئي أو كامل للعملة المحلية "الدينار"، في وقت تواجه فيه البلاد صعوبات اقتصادية ومالية، وتذبذبا طفيفا في وفرة النقد الأجنبي.

وشهدت قيمة الدينار التونسي تذبذبا في سنوات ما بعد الثورة حيث تدهورت قيمته أمام الدولار الأميركي واليورو الأوروبي بصفة ملحوظة.

وحسب بيانات للبنك المركزي التونسي، كان سعر الدولار في حدود 1.40 دينار في نهاية 2011، ثم بلغ سعر الدولار 1.56 دينار في نهاية 2012، وظل سعر الصرف أقل من دينارين حتى 2015.

وفي 2016 سجل سعر الدولار ارتفاعا إلى 2.14 وواصل الصعود إلى 2.78 بحلول نهاية العام الماضي، فيما كسر حاجز 3 دنانير خلال وقت سابق من 2019 قبل أن يتراجع لاحقا.

وقال سليم بسباس وزير المالية الأسبق إن بلاده "ليست في ظروف تخول لها التوجه نحو تحرير سعر الصرف".

وذكر بسباس أن نظام تحرير سعر الصرف بحاجة إلى متطلبات لكن "لا يمكن في أزمة اقتصادية ومالية اللجوء إلى هذا الخيار".

وأوضح الخبير أن من هذه المتطلبات تتمثل في "وجود وفرة في المدخرات المقومة بالعملة الأجنبية، حتى يكون البنك المركزي قادرا على ضخ حاجة السوق من النقد."

وتابع "حاليا، لا بد من توخي الحذر في استخدام أية آلية ضمن أدوات السياسة النقدية في البلاد".

لكنه أشار إلى وجود إيجابيات في حال القيام بتعويم العملة، مرتبطة بتوفير مرونة للمصدرين والموردين دون مخاوف من تذبذبات حادة لسعر الصرف.

وأضاف "تونس شهدت هشاشة اقتصادية، وتحرير سعر الصرف سيؤدي إلى المزيد من استنفاد الاقتصاد التونسي، وتخارج العملة الصعبة".

وفي ما يتعلّق بالسياسة النقدية للبنك المركزي التونسي، قال إن الأخير "توخى منذ عامين سياسة تهدف إلى زيادة احتياطات النقد الأجنبي".

وحتى مطلع العام الجاري، سجل احتياطي النقد الأجنبي بتونس مستوى قياسيا جديدا، إلى 23.1 مليار (8.25 مليارات دولار)، بما يعادل 161 يوم توريد، وفق بيانات المركزي التونسي.

وأكد الوزير السابق أن "هذا الاحتياطي أعطى أريحية للنظام المصرفي، حيث كانت للسياسة النقدية آثار إيجابية على كبح الطلب على العملة الصعبة، ما ساهم في طمأنة السوق"

في المقابل يرى رضا الشكندالي أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية أن الدينار وقع تحريره ضمنيا دون إعلان منذ 2016، مع إصدار قانون البنك المركزي، واتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي.

وقال الشكندالي إن سياسة تحرير سعر الصرف تمت عندما ترك البنك المركزي تحركات الدينار وفق العرض والطلب.

أما بالنسبة إلى الدول المرتبطة بالخارج على مستوى الواردات، فيرى الخبير أن هذه السياسة يمكن أن تمس من قيمة العملة، وهو ما يؤثر على كلفة الواردات ويقفز بالتضخم.

رضا شكندالي

اقتصاد انتقالي لا يمكن أن يعطي فائضا في الصادرات

سليم بسباس

تونس هشة اقتصاديا والتعويم سيؤدي إلى تخارج العملة الصعبة

وبالنسبة إلى الوضعية الحالية في تونس، أكد الخبير أن سياسة تحرير سعر الصرف لا تتضمن إيجابيات في الحالة التونسية "إذ ليست هناك قطاعات مستقرة على مستوى الصادرات".

أما بالنسبة إلى السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي، فقد اعتبرها سياسة خاطئة وقد ساهمت في تضرر الاقتصاد التونسي.

وتابع "الضرر وقع منذ 2016 مع تطبيق السياسة النقدية الحذرة وسياسة الصرف المرنة (تحديد سعر الصرف بالعرض والطلب)، وهو شرط من شروط صندوق النقد الدولي لحصول تونس على قرض".

وفي أبريل 2016، حصلت تونس على قرض مقسم على شرائح من صندوق النقد الدولي بقيمة إجمالية 2.8 مليار دولار.

واعتبر الشكندالي أن "الدينار التونسي لم يجد نفسه أمام العملات الأخرى محليا، باعتبار أن البلاد لا تزال في فترة انتقالية"، في إشارة إلى الدولار واليورو على وجه الخصوص.

وشدد الخبير على أن "الاقتصاد المتماسك يعطي وفرة كبيرة للعملة الصعبة، لكن الاقتصاد في مرحلة انتقالية، لا يمكن أن يعطي فائضا في الصادرات وبالتالي الوقت غير ملائم لتنفيذ أي عملية تعويم جديدة".

ويثير تعويم العملة من جهة أخرى مخاوف حيال انزلاق كبير ومفاجئ محتمل للدينار حيث من شأن هذه الخطوة أن تتسبب في الكثير من التداعيات السلبية على اقتصاد البلاد المشلول إذ أن الأسعار سترتفع بشكل كامل دون الاقتصار على أسعار السلع الموردة.

وفي ظل القلق السائد بشأن الوضع الاقتصادي التونسي، فإن التعاطي الرسمي مع الوضع المالي للبلاد يبدو غير ملائم خاصة مع تصريحات كبار المسؤولين في البنك المركزي طيلة السنوات الماضية، حول احتمال إفلاس عدد من البنوك التي زادتها جائحة كورونا ضغوطا إضافية.

وكان مخزون النقد الأجنبي في تونس قد شهد ارتفاعا رغم تعطل آلة الإنتاج وركود التصدير والسياحة ما مكن من تخفيف عجز الميزان التجاري، نظرا إلى أن انخفاض الاستيراد كان أكبر من انخفاض الصادرات خصوصا مع الشريك التجاري الأول الاتحاد الأوروبي.

وحسب البنك المركزي، سجل احتياطي تونس من النقد الأجنبي ارتفاعا إلى حوالي 22.3 مليار دينار (حوالي 8.8 مليار دولار) حيث ارتفع احتياطي تونس من العملة الصعبة في تاريخ 25 ديسمبر 2020 إلى ما يعادل 160 يوم توريد.

وفسر خبراء اقتصاد لـ"العرب" في وقت سابق أن هذا الارتفاع لا يمكن تسويقه في خانة الإنجازات الاقتصادية نظرا لأنه نتيجة منطقية لتقلص التوريد والتصدير بفعل أزمة كورونا التي قوضت سلاسل التجارة العالمية.

ويرى خبراء أنه ورغم الأزمة الصحية التي ألقت بظلال قاتمة على مختلف الأنشطة الاقتصادية فهي قد مكنت من تخفيف العجز المزمن في الميزان التجاري التونسي.

ويرجح العديد من الخبراء أن حالة الاستقرار التي تمتع بها الدينار لن تظل كما هي عليه اليوم في حال عادت عجلة الاقتصاد إلى الدوران، حيث استفاد الدينار من تقلص المدفوعات بعنوان الواردات نتيجة الركود الاقتصادي.

وفي وقت سابق، تأثر الدينار التونسي من تقلص النمو وتعطل الإنتاج في قطاع الفوسفات والمحروقات وتعثر القطاع السياحي بسبب العمليات الإرهابية والأزمة الصحية.

وتُساهم السياحة بنسبة تتراوح بين 8 و14 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التونسي، وتمثل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي إلى جانب الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج.

وكان القطاع السياحي قد تلقى ضربات موجعة خلال العام 2015 بفعل سلسلة من الهجمات الإرهابية التي استهدفت سياحا بمحافظة سوسة الساحلية وأخرى بمتحف باردو في العاصمة، حيث شهدت تلك الفترة ركودا دفع الحكومة إلى إطلاق خطة تهدف إلى الترويج للسياحة وطمأنة الزائرين بخصوص الوضع الأمني.

الهجمات السيبرانية أضرت بأداء الشركات في البحرين

المنامة - أظهرت أحدث دراسة أجرتها شركة "إن.جي.أن" العالمية لأنظمة المعلومات المتكاملة ومقرها البحرين أن 60 في المئة من المؤسسات والشركات والمنظمات العاملة في البحرين والمنطقة تعرضت لهجمات سيبرانية هَدَفت بشكل أساسي إلى سرقة بياناتها الحساسة، إضافة إلى الابتزاز والتخريب.

وتؤثر هذه الهجمات بدرجات متفاوتة من الخطورة على سير العمل في تلك المؤسسات والهياكل مما يقوض أداءها وسرية وخصوصية بياناتها وبيانات عملائها، فيما أشارت 51 في المئة منها إلى عدم وجود إطار عمل مناسب في تلك الجهات للحماية من تصاعد الأخطار السيبرانية.

وجرى عرض هذه الدراسة خلال ندوة عن بعد نظمتها "إن.جي.أن" بالتعاون مع شركة "غروب أي.بي" العالمية بعنوان "تطور التهديدات السيبرانية في البحرين"، شارك فيها حوالي ثلاثين من الخبراء والمختصين في مجال الأمن السيبراني والعاملين في أمن المعلومات بالمؤسسات العالمية من البحرين والسعودية وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تحديدا، إضافة إلى مشاركات دولية أخرى.

> **60**
> في المئة من الشركات تتعرض لهجمات سيبرانية بهدف سرقة البيانات أو الابتزاز أو التخريب

وبحسب الدراسة أشار 46 في المئة من المشاركين إلى أن مؤسساتهم لا يمكنها احتواء الأضرار بسرعة وتجهيز موارد الاستجابة حيال تعرضها لهجمات الاحتيال السيبراني، وأكد 55 في المئة منهم أن أهم التهديدات السيبرانية التي واجهوها خلال العام 2020 كانت هجمات التصيد وانتحال العلامات التجارية، فيما اعتبر 58 في المئة من المشاركين أن أهم الطرق لزيادة الوعي بالتهديدات السيبرانية ومواجهتها هو التدريب والدورات المتخصصة من جانب خبراء الأمن السيبراني.

وخلال الندوة قدم حسن محي مساعد مدير المخاطر التشغيلية وأمن المعلومات في بيت التمويل الكويتي بالبحرين شرحا عن أخطار الأمن السيبراني على المؤسسات وكيفية مواجهتها، وطرح جوانب من التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات في البحرين والشرق الأوسط وكيف يمكنهم منع هذه المشاكل وتقليل المخاطر، إضافة إلى التعريف بالأنواع المختلفة للهجمات السيبرانية وكيفية وأسباب حدوثها، والأهم من ذلك كيفية الحماية منها.

وأكد محي أهمية وجود نظم أمن سيبراني قوية ووعي عام بشأنها في دعم توجه البحرين نحو التحول الرقمي والتنويع الاقتصادي وزيادة الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتبني التقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

وكان الرئيس التنفيذي لشركة "إن.جي.أن" يعقوب العوضي أكد في حديث له بمستهل الندوة حرص الشركة على قيادة التوجه نحو تعزيز مستويات الأمن السيبراني في مملكة البحرين، مثمنا المشاركة الفعالة من قبل الجميع في الندوة، وخصَّ بالذكر مشاركة السيد حسن محي من بيت التمويل الكويتي، وتيم بوباك مدير التسويق في شركة "غروب أي.بي" العالمية.

شركات في مرمى الابتزاز